A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/49/424/Add.1
22 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البندان ٩١ و ١١٢ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة

استعراض الاحتياجات الانمائية المحددة للدول الأعضاء الصغيرة واستجابة جهاز الأمم المتحدة الانمائي لهذه الاحتياجات

مذكرة من الأمين العام

إضافة

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الادارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الاحتياجات الانمائية المحددة للدول الأعضاء الصغيرة واستجابة جهاز الأمم المتحدة الانمائي لهذه الاحتياجات" (انظر A/49/424).

* A/49/150.

071094 071094 94-37038

مرفق

تعليقات لجنة التنسيق الادارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الاحتياجات الانمائية المحددة للدول الأعضاء الصغيرة واستجابة جهاز الأمم المتحدة الانمائي لهذه الاحتياجات" (JIU/REP/93/4)

أولا - تعليقات عامة

١ - إن الموضوع الذي يتناوله تقرير وحدة التفتيش المشتركة بالبحث هو الاحتياجات الانمائية للدول الأعضاء الصغيرة. وقد درس المفتشون، باقتضاب، مفهوم "الدول الصغيرة" وقدموا بيانات أساسية عن هذه البلدان، مبينين نطاق مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتنوع هذه المستويات، ثم درسوا الاحتياجات الانمائية التي تنفرد بها الاقتصادات الصغيرة. واستنادا إلى هذا التقدير وإلى استعراض لاستجابة جهاز الأمم المتحدة الانمائي لتلك الاحتياجات، قدم واضعو التقرير عددا من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية المساعدات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان الصغيرة.

٢ - وتبين للجنة التنسيق الادارية أن موضوع التقرير يتسم بأهمية كبرى في وقت أصبحت فيه مشكلات تنمية البلدان النامية الصغيرة موضع اهتمام وثيق مستمر من قبل وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها. وحسبما أشار التقرير، عن حق، فإن أحد الأنشطة الرئيسية للمنظومة في هذا المجال هي عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، في بريدج تاون في الفترة من ٢٥ نيسان/ابريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، واعتماد برنامج العمل الذي يوفر إطارا لاجراءات أكثر تماسكا تتخذها منظومة الأمم المتحدة وهي تتصدى للتحديات المحددة التي تواجهها هذه البلدان.

٣ - وبصورة عامة، وجد أعضاء لجنة التنسيق الادارية أن التقرير قائم على تصور سليم وأنه شامل ومتوازن. وقد أيدوا من حيث المبدأ الاستنتاجات والتوصيات، التي تتسم بصفة عامة بطابعها البناء النزيه، واعتبروا الخطوات المقترحة في الوثيقة خطوات مناسبة. كما اتفقوا في الرأي مع المفتشين بشأن امكانية عمل الشيء الكثير، وضرورته، لتحسين الاجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لتكون جزءا من الحل.

٤ - إلا أنهم وجدوا أن التقرير يتضمن في بعض الأحيان أوجه قصور تقلل، إلى حد ما، من قيمة الدراسة.

٥ - وبادئ ذي بدء، رأى معظم أعضاء اللجنة أن التقرير ليس مقنعا في قوله بأن منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بحاجة إلى معايير أخرى لايلاء اهتمام خاص للدول الأعضاء الصغيرة ولتخصيص المساعدات لها، حيث توجد فعلا فئات الدول الأقل نموا، والدول غير الساحلية، والدول الجزرية

الصغيرة، ومجموعة البلدان الأقل دخلا التي حددها البنك الدولي، وفئات أخرى من البلدان، وهي جميعها فئات تحظى، لأغراض الاهتمام الخاص، بمبررات أفضل مما تحظى به فئة "الدول الصغيرة". ولذلك، فمن قبيل المخاطرة استحداث تصنيف إضافي للبلدان النامية يستند إلى خصائص معينة ويخدم أغراض المعونة، إذ يحتمل أن يقلل من الأهمية والاهتمام اللذين يمكن اعطاؤهما لفئات البلدان التي اعترف بها المجتمع الدولي فعلا بوصفها فئات تستحق معاملة خاصة.

٦ - وأشار أعضاء لجنة التنسيق الادارية إلى بعض الأحكام والاستنتاجات المتناقضة التي أوردها المفتشون فيما يتعلق بفكرة النظر في استحداث فئة "الدول الأعضاء الصغيرة" وضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بإعادة النظر في تخصيص مساعدات لتلك البلدان. ومن الممكن تتبع بداية هذه التناقضات حتى نصل الى الاستنتاج الأول نفسه، وهو القائل بضرورة إعطاء وزن أكبر لـ "صغر الحجم" عند تخصيص المساعدة الانمائية، بينما يسلم واضعو التقرير، في أجزاء أخرى منه، بأن النظام الراهن لتخصيص مساعدات الأمم المتحدة الانمائية يخدم الدول الأعضاء الصغيرة على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، تقبل أعضاء اللجنة استنتاج المفتشين القائل بأنه ليس ثمة حاجة إلى القيام رسميا باستحداث فئة مميزة خاصة "للدول الصغيرة" وأنه ينبغي بالتالي استجابة منظومة الأمم المتحدة للاحتياجات الانمائية للدول الأعضاء الصغيرة أن تظل معبرة عن السمات العامة لبرامج التعاون التقني التي تضطلع بها كل وكالة من الوكالات مع البلدان الأعضاء.

٧ - ووافق أعضاء لجنة التنسيق الادارية على ما خلص إليه واضعو الدراسة من أن: (أ) صغر حجم بلد ما لا يشكل في حد ذاته سمة فئوية ذات مغزى في سياق التنمية الاقتصادية؛ (ب) البلدان الصغيرة جد متفاوتة من حيث نصيب الفرد من الدخل، ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأداء الاقتصادي، بحيث يستحيل أن تشكل تجمعا اقتصاديا متماسكا؛ (ج) ينتمي عدد جم من هذه البلدان، لا سيما أصغرها حجما، الى فئتي البلدان الأقل نموا و/أو البلدان النامية الجزرية الصغيرة، وهما فئتان تلقيان قدرا عظيما من الاهتمام داخل جهاز الأمم المتحدة الانمائي. ومن ناحية أخرى، رأت بعض الوكالات أنه إذا كانت أهمية حجم البلد للأداء الاقتصادي هي النقطة الرئيسية في الوثيقة فلا بد من التشديد عليها وجعلها أساسا للمناقشة بأسرها. وفي هذا الصدد، لا بد أن تندرج في البيانات بلدان مثل الدانمرك وأقاليم مثل هونغ كونغ. كما تعتقد هذه الوكالات أنه ينبغي للدراسة أن تستعمل المقارنة بين الأداء الاقتصادي لكل من البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة لإثبات صحة الادعاء بأهمية حجم البلد. وإلا فإن الوثيقة، بتقديمها لمقارنات بين الدول الصغيرة وحدها تخسر فرصة طيبة لمساعدة مقرري السياسات في البلدان الصغيرة على التركيز على المسائل المناسبة.

٨ - ورأى عدد من أعضاء لجنة التنسيق الادارية أنه بينما يتيح التقرير نظرة اجمالية جيدة تكشف عن السمات التي تنفرد بها الدول الصغيرة ويلقي الضوء على معظم احتياجاتها الانمائية الهامة يبدو أنه لم يهتم اهتماما كافيا باستحداث أصناف جديدة من الصادرات، نظرا لمحدودية الموارد التي وهبتها الطبيعة لهذه الدول. وأشار آخرون الى عدم الاهتمام في التقرير بمسائل هامة من قبيل تكييف التكنولوجيات المتاحة

في البلدان الصناعية وتحسينها؛ ومسألة تنسيق المعونات، وتوفير الخدمات الصحية للدول الجبلية والجزرية الصغيرة؛ وأهمية الاتصالات السلكية واللاسلكية في التنمية وفي تقليل الاحساس بالعزلة، فضلا عن توفير الاشعار المبكر للبلدان النامية الجزرية الصغيرة المعرضة للظروف المناخية المناوئة؛ والمشاكل التعليمية، ومشاكل النقل، بما فيها ما تواجهه معظم الدول الصغيرة من صعوبة في تلبية مطالب الطيران المدني الحديث ذي التقنية الرفيعة وأهمية النقل الجوي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من الدول المعزولة؛ والنقل البحري، الذي يتسم بأهميته البالغة - لا لمجرد البلدان الجزرية بل كذلك للبلدان الساحلية الصغيرة، وحتى للدول غير الساحلية، من خلال الاتفاقات الاقليمية - حيث أن ٩٠ في المائة من التجارة العالمية ينقل بطريق البحر، هذا فضلا عن مسائل أخرى.

٩ - وأعربت بعض المنظمات عن اعتقادها بأن التركيز على البلدان النامية الجزرية الصغيرة، لا على الدول الصغيرة، قد يكون أجدر بالبحث. وفي هذا الصدد، تساءلت تلك المنظمات عن الكيفية التي جرت بها دراسة من هذا القبيل دون مشاورات مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تمثل، شأنها شأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، هيئة تابعة للأمم المتحدة ذات مسؤولية خاصة عن المشاكل الانمائية للدول النامية الجزرية الصغيرة والصغيرة جدا. وقيل أيضا إن الجمعية العامة قد سمّت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مركز تنسيق للاجراءات المحددة التي يضطلع بها على الصعيد العالمي لصالح البلدان النامية الجزرية، وإن الأونكتاد قد أسهم على مدى العقدين الماضيين اسهاما جليلا في تحليل المشكلات وصياغة التدابير اللازمة للمساعدة على التخفيف من حدة تلك المشكلات على الصعيد الوطني والصعيد الاقليمي والصعيد العالمي.

١٠ - وأعرب العديد من أعضاء لجنة التنسيق الادارية عن أسفهم لأن أنشطتهم وخبرتهم الايجابية في المجال قيد البحث لم تتجل في الدراسة. وعلى وجه التحديد، تجاهل التقرير جهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا المبذولة للاستجابة لاحتياجات بلدانها الصغيرة الـ ٢٤، من بين ٥٣ دولة عضو في اللجنة، ولم يراع الاحتياجات الانمائية التي تنفرد بها البلدان الأوروبية الصغيرة المارة بمرحلة انتقال.

ثانيا - تعليقات على التوصيات

التوصية رقم ١

"ينبغي أن تعطي الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وزنا أكبر لـ "صغر الحجم" عند تخصيص المساعدة الانمائية، حينما يبرز هذا العامل صعوبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما من حيث عدم التمتع بوفورات الحجم الكبير وسهولة التأثر بالتأثيرات الخارجية.

"وينبغي لجهاز الأمم المتحدة الانمائي أن يظهر قدرا أكبر من المرونة في الاستجابة للاحتياجات المحددة للدول الصغيرة كل على حدة، وأن يبدي مزيدا من الاستعداد لمنح الأولوية للاحتياجات المباشرة الأكثر إلحاحا".

١١ - علقت غالبية أعضاء لجنة التنسيق الادارية، بقولها إن اقتراح المفتشين الداعي الى إفراد معاملة خاصة للبلدان على أساس "صغر حجمها" لا يحظى بتأييد الوكالات. فهي لا تميز بين الدول الصغيرة وغيرها من البلدان النامية عند تقديم المساعدة التقنية ولا تقدم أية برامج خاصة لمعالجة القضايا الانمائية التي تواجهها الدول الصغيرة. إلا أنها تمنح الأولوية العليا لتعاونها التقني مع الدول الأضعف، المؤلف معظمها من دول صغيرة تنتمي الى فئة البلدان الأقل نموا.

١٢ - وقال بعض أعضاء اللجنة إنهم يدركون منذ وقت طويل ما تنفرد به البلدان الصغيرة من ظروف تفرض عليها الضعف سهولة التأثر بالمؤثرات. وأشاروا في هذا الصدد الى البلدان الـ ١٥ الواقعة في منطقة المحيط الهادئ التي يساعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من مؤسسات المنظومة، ومن بينهـــا ١٤ دولة صغيرة يقل عدد سكان كل منها عن مليون نسمة. وتسعة منها غير أعضاء في الأمم المتحدة، واحتياجاتها من المساعدة لم يتناولها المفتشون. ولذلك، قد يكون من المستصوب توسيع نطاق الدراسة وشمولها، بحيث تتناول حتى البلدان الأصغر التي لا تملك سوى موارد مالية ضئيلة ووضعها أشد وهنا وهشاشة.

١٣ - وأشار بعض أعضاء اللجنة الى أن اقتصادات البلدان الصغيرة تنحو الى المزيد من التخصص، فهي بالنسبة الى حجم اقتصادها، تستورد وتصدر أكثر مما تفعل الدول الكبيرة. إلا أن العديد من أعضاء اللجنة الآخرين رأوا أن "صغر الحجم" كمفهوم تحليلي ليس مفيدا في فهم التنمية. فهو قد يكون ألصق بالموضوع لو كان الهدف هو التنمية القائمة على الاكتفاء الذاتي، ولكن هذه لم تعد تعتبر خيارا واقعيا، حتى للبلدان المتوسطة الحجم. اذ أن انعدام وفورات الحجم والنطاق، الذي كان في العادة حائلا دون التنمية، لم يعد يعتبر كذلك نظرا للتقدم التقني واطراد تكامل العالم، الأمر الذي يتجلى بوضوح في فرع التقرير المتعلق بنشر المعلومات (الفقرات ٨٨ الى ٩٠). وعلى الرغم من ذلك، فبينما اختلف أعضاء اللجنة مع الاقتراح القائل بضرورة إعطاء وزن أكبر لعامل صغر الحجم عند تخصيص المساعدة الإنمائية، أيدوا الجزء الثاني من التوصية، القائل بالحاجة الى اظهار الوكالات المانحة قدرا أكبر من المرونة في الاستجابة للاحتياجات المحددة للبلدان الصغيرة كل على حدة.

١٤ - وأخيرا، قال أحد أعضاء اللجنة إن التوصية تصبح من نافلة القول على ضوء الملاحظة القائلة بأن "النظام الراهن لتخصيص مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية يخدم الدول الأعضاء الصغيرة على أفضل وجه، حيث أنها تتلقى، بالمقارنة بغيرها، مخصصات عالية اذا استخدمنا نصيب الفرد كمعيار" (انظر الفقرة ٥١ من التقرير).

التوصية رقم ٢

"ينبغي أن تولي وكالات الأمم المتحدة أولوية لمساعدة الدول الصغيرة على تحسين قدرتها على رصد وتقييم الجوانب الرئيسية للقضايا البيئية، لا سيما حيثما تتشابك هذه القضايا مع سياسات التنمية الاقتصادية. كما ينبغي أن تقدم المساعدة في اطار البرامج البيئية المنسقة تنسيقا أفضل، مع التركيز على النهوج الاقليمية حيثما أمكن (انظر التوصية رقم ٣)".

١٥ - وكان رأي أعضاء لجنة التنسيق الادارية متفقا كل الاتفاق مع الاستنتاجات التي خلص اليها المفتشون، القائلة بوجود حاجة ملحة تدعو الى زيادة الوعي العام، لدى عامة الجمهور ولدى القادة السياسيين في الدول الأعضاء الصغيرة، بالعواقب الوخيمة المترتبة على التدهور البيئي. وتعني محدودية موارد الاقليم، التي يتسم بها معظم هذه البلدان، زيادة ضعف هذه الموارد البيئية. ولاحظوا أن مشكلات إدارة النفايات، وحفظ التنوع البيولوجي، والتلوث الجوي العابر للحدود، وموارد المياه العذبة، والآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ تزعج الدول الجزرية الصغيرة ازعاجا شديدا، وأن هذه المشكلات كانت موضع دراسة شاملة من قبل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. كما وافق أعضاء اللجنة على ضرورة التشديد، حيثما أمكن، على النهوج الاقليمية فيما يختص بمعالجة المشكلات البيئية التي تعاني منها البلدان الصغيرة، وأيدوا الاقتراح الداعي الى منح المساعدة في اطار برامج أفضل تنسيقا. وأشاروا في هذا الصدد الى إنشاء آلية فرعية في اطار لجنة التنسيق الادارية، هي اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، لديها ولاية مباشرة فيما يختص بزيادة تنسيق البرامج البيئية وبرامج التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - إلا أن بعض أعضاء لجنة التنسيق الادارية قالوا، وهم يعربون عن دهشتهم، إن تلك التوصية تقتصر على إيلاء أولوية لتحسين قدرة الدول الصغيرة على رصد الجوانب الرئيسية للقضايا الإنمائية وعلى تقييم هذه الجوانب. وأعربوا عن اعتقادهم بضرورة بناء القدرات المحلية لا لمجرد رصد المشكلات البيئية وتقييمها بل ولاتخاذ اجراءات أيضا في مجالات شتى تتعلق بالادارة البيئية والتنمية المستدامة في البلدان الصغيرة.

التوصية رقم ٣

"ينبغي أن تشجع وكالات الأمم المتحدة الدول الصغيرة على اتباع نهوج اقليمية، حيثما توفر هذه النهوج امكانيات للإستفادة من وفورات الحجم وتعزيز موقفها في الاقتصاد الدولي. وينبغي أن تقيم المساعدة المقدمة في هذا الميدان تقييما دقيقا لضمان تبرير المدخلات من حيث النواتج. كما ينبغي إيلاء أولوية لتنمية الموارد البشرية وللأنشطة البيئية وتقليل القيود الادارية التي يفرضها الحجم الصغير وللمجالات التي يكون التزام كل حكومة فيها التزاما واضحا".

١٧ - أيد أعضاء لجنة التنسيق الادارية الدعوة الى اتباع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها نهوجا اقليمية لتلبية احتياجات الدول الصغيرة. وأكدوا أن أنشطتهم الطويلة الأجل في البلدان الصغيرة تشمل فعلا

صورا من التعاون، لا سيما في مجالات الحماية البيئية؛ واستغلال الموارد، وتعبئة الموارد التقنية والمالية، وحماية المناطق الاقتصادية الخالصة؛ وتنمية الموارد البشرية وتقاسمها؛ والتجارة الخارجية، وما الى ذلك، أي أنواع النشاط التي تعزز أوضاع الدول الصغيرة في الاقتصاد الدولي.

١٨ - ورأى أعضاء اللجنة أن التقرير قد شدد، عن حق، على الحاجة الملحة الى تحسين الموارد البشرية للدول الأعضاء الصغيرة وامكانياتها المؤسسية، لأنه في حالة نجاح مثل هذه الجهود ستتوفر لهذه البلدان القوة الداخلية التي تعينها على أن تفهم أن الإندماج على نحو خلاق ذكي في الاقتصاد العالمي هو وحده الذي يتيح لها فرصة تحسين أدائها الاقتصادي ورفاه سكانها. وأعرب بعض أعضاء لجنة التنسيق الادارية عن اعتقادهم، في هذا الصدد، بأنه ينبغي للتقرير أن يدرج، إشارات الى اقتصادات وطنية من قبيل هونغ كونغ وسنغافورة وجزر البهاما وغيرها من الاقتصادات التي أثبتت أن صغر البلد وحرمانه من الموارد الطبيعية لا يعنيان اليأس.

١٩ - وبصدد التوصية رقم ٣، قال بعض أعضاء اللجنة إنه من المهم التمييز بين التعاون الاقليمي والتكامل الاقليمي. ففي المجال الأخير على وجه التحديد، كان النجاح عسير المنال في أحيان كثيرة وجرت دراسة أسباب ذلك على نطاق واسع. وعلى الرغم من أن البيئة الدولية المتغيرة يمكن أن تحسن الامكانيات في هذا الصدد، يعتقد أعضاء اللجنة أن الأخذ بنهج أقل طموحا يركز على التعاون، لا على التكامل الرسمي، قد يفضي، أكثر من غيره، الى النجاح.

التوصية رقم ٤

"ينبغي أن تساعد وكالات الأمم المتحدة على إنشاء وتدعيم معاهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الصغيرة، بهدف تعزيز القدرة الوطنية على إجراء بحوث عن القضايا ذات الأهمية المباشرة للبلد المعني، وتدعيم مواقف الدول الصغيرة في المفاوضات الدولية وفي مواجهة الوكالات المانحة، والعمل كنقطة اجتذاب للمواطنين العاملين في الخارج المؤهلين تأهيلا رفيعا.

"كما ينبغي أن تقوم وكالات الأمم المتحدة، كخطوة أولى، بإجراء دراسات رائدة في عدد قليل من البلدان، في مختلف المناطق في العالم، للتيقن من الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لتقديم المساعدة في هذا الميدان".

٢٠ - لم تسن للجنة التنسيق الادارية أن تمنح تأييدها التام لهذه التوصية، التي تقترح إنشاء وتعزيز معاهد بحوث اقتصادية واجتماعية وطنية يمكن أن تساعد، حسبما يرى واضعو التقرير، الدول الصغيرة في المفاوضات الدولية. ويعتقد أعضاء اللجنة أن إنشاء مثل هذه المعاهد يواجه عددا من العوائق. فمن المسلم به على نطاق واسع أن القطاع العام في البلدان الصغيرة يعاني من انعدام وفورات الحجم التي يفاقمها نقص شديد في الأفراد المؤهلين المدربين. ولذلك، يصعب على البلد الصغير أن يحول الموارد المالية والبشرية النادرة الى مجال قد لا يعتبر ذا أهمية بالغة.

٢١ - وبدا أن التقرير يعتمد على الأمل في إمكان إقناع المواطنين المتعلمين في الخارج بالعودة الى بلدهم الأصلي لكي يعملوا في معاهد البحوث هذه متى أنشئت. والواقع أنه حتى إذا أمكن التغلب على القيود المتعلقة بالأفراد قد تظل هناك بعض المشكلات العملية. فتلك المعاهد تكون في العادة بمنأى، الى حد ما، عن صميم عملية اتخاذ القرار الاقتصادي أو التكنولوجي العام أو الخاص. والمرجح أنه إذا أنشئت المعاهد الموصى بها ستكون ذات مسؤوليات محدودة تركز على خطة تنمية البلد والبرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، أو على أي من الخطة والبرامج القطرية.

٢٢ - ولاحظ بعض أعضاء لجنة التنسيق الادارية أن التوصية رقم ٤ لا تبدو متمشية مع التوصية رقم ٣، التي تدعو الى اتباع نهوج إقليمية إزاء مشكلات الدول الصغيرة. وقالوا إنهم يعتقدون أنه إذا وجدت وفورات حجم في أي مجال فإنه سيكون مجال البحوث أساسا، ومن ثم لا ينبغي تشجيع ازدياد انتشار معاهد البحوث الوطنية.

٢٣ - وترى بعض الوكالات أنه كان ينبغي للتقرير أن يشجع النهج الاقليمي إزاء البحث والتطوير. وهذه الوكالات ليست على ثقة من ضرورة الدراسات الرائدة الاضافية، المقترحة في الجزء الثاني من التوصية، وذلك نظرا لطول وعمق ما اكتسبته الوكالات من خبرات على مدى العقود الأربعة الماضية فيما يختص بطرق قضايا تنمية الدول الصغيرة.

التوصية رقم ٥

"ينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة مساعدة خاصة الى الدول الصغيرة إذا طلبت هذه الدول ذلك، نظرا لتعرض هذه الدول للاضطراب السياسي والاقتصادي الناجم في جزء منه عن التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية وما يترتب على ذلك من نتائج مباشرة على تنميتها. وقد يرى الأمين العام أن من الضروري بحث بعض التدابير الوقائية التي تهدف الى تعزيز عناصر الاستقرار والأمن في الدول الصغيرة، حسب الاقتضاء، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥١/٤٤ ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة".

٢٤ - تلاحظ لجنة التنسيق الادارية أن هذه التوصية ذات طابع سياسي أكثر من كونها ذات طابع اجتماعي - اقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تتفق مع المفتشين في رأيهم القائل بأنه نظرا لصغر حجم الميزانيات الوطنية هناك دائما خطر يهدد بأن يكون للمعونة الخارجية، حتى ولو تواضع مبلغها، تأثير على الأولويات الوطنية يفوق حجمها كثيرا، ولذلك ينبغي عدم تقديم المساعدة إلا عندما تطلبها الدول الصغيرة، وعندما تطلبها فقط، وأنه ينبغي للمشاريع والبرامج ذات الصلة التي تنفذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها أن تستجيب بالضرورة للاحتياجات المحددة التي تعينها البلدان الصغيرة بنفسها، كل على حدة، أو التي تعينها مجموعة متجاورة من الدول الصغيرة.

التوصية رقم ٦

"ينبغي أن يدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية الى دراسة إمكانيات تحديد معايير نمطية فيما يتعلق بالمسؤوليات الإقليمية في المناطق التي يتولى فيها ممثلو برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة المسؤولية عن أكثر من بلد".

٢٥ - وافقت غالبية أعضاء لجنة التنسيق الادارية على الاقتراح الذي يدعو اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية الى دراسة إمكانيات تحديد معايير نمطية للمسؤوليات الاقليمية، وأشاروا الى أن تلك اللجنة الاستشارية قد بدأت فعلا في النظر في هذه المسألة. وفي الوقت نفسه، أعربت بعض الوكالات عن اعتقادها بأن مثل هذا المسعى يمكن أن يكون فائق الصعوبة ويحتمل ألا يصل الى نتيجة معقولة. وفيما يختص بالتنسيق بين برامج مختلف الوكالات المعنية، يجري التشديد حاليا على التنسيق، تحت قيادة المنسق المقيم، على أساس أن كل برنامج على حدة وعلى أساس أن كل بلد على حدة، أو على أي من الأساسين. وهذا التنسيق يشهد المزيد من التعزيز بالنسبة لبعض البلدان، مع التوقيع بالأحرف الأولى على مذكرة الاستراتيجية القطرية.

٢٦ - وعقّب بعض أعضاء اللجنة على السؤال المطروح في التقرير بشأن السمات المميِّزة للممثلين المقيمين في البلدان الصغيرة. واستنادا إلى القول بأن ممثل البرنامج الإنمائي المقيم يشغل عادة مكانة جد هامة في علاقة التماس بين المانحين والدول الصغيرة، طلب التقرير تعيين أشخاص ذوي قدرات رفيعة لشغل هذا المنصب. وبينما يولى قدر أكبر من الاعتراف لما للبرنامج الإنمائي من مغزى خاص وصورة خاصة، في نظر الحكومات والأطراف الأخرى المعنية في الدول الصغيرة، جرت العادة على أن يُنتدب لشغل هذا المنصب ممثل مقيم مؤهل وإن كان أقل خبرة من غيره.

٢٧ - وأعرب بعض أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن أملهم في أن تراعى تماما، عند تنفيذ التوصية، احتياجات الوكالات التقنية الأصغر وإشراكها.

التوصية رقم ٧

"ينبغي أن يمنح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحاصلة على أرقام تخطيط إرشادية نفس المعاملة التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للدول الأعضاء، وأن يبذلوا كل جهد لضمان زيارتها دوريا من قِبَل بعثات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية".

٢٨ - وافقت لجنة التنسيق الإدارية، بصفة عامة، على ما خلص إليه التقرير من أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تستحق، لكونها صغيرة من حيث عدد السكان وتواجه احتياجات إنمائية اقتصادية مماثلة لاحتياجات الدول الأعضاء، أن تعامل فيما يختص بالمساعدة الإنمائية نفس المعاملة الممنوحة للدول

الأعضاء الصغيرة . إلا أن بعض أعضاء اللجنة أعربوا عن تحفظاتهم بشأن هذه التوصية، حيث إنها تعالج مسائل تعد، باعتراف المفتشين أنفسهم، خارج نطاق التقرير وهي مسائل قانونية الأبعاد أكثر منها فنية الأبعاد.

التوصية رقم ٨

"ينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة ذات الصلة واللجان الإقليمية، بإجراء دراسات رائدة في عدد قليل من الدول الصغيرة لتحديد المستعملين المحتملين للمعلومات الصادرة عن الأمم المتحدة والمتصلة بالاحتياجات الإنمائية للدول الصغيرة، ونوع المعلومات الذي سيكون أفيد لأولئك المستعملين، والطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة لنشر هذه المعلومات على أولئك المستعملين. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار لإمكانيات استخدام معاهد البحوث المقترحة (انظر التوصية رقم ٤) كمراكز لتخزين المعلومات ونشرها في البلدان الصغيرة.

"وقد يرغب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أن يطلب إلى الأمانة العامة أن تبقي المجلس على علم بالتقدم المحرز بشأن تلك الدراسات الرائدة".

التوصية رقم ٩

"ينبغي أن يدرس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة التي لها مكاتب في البلدان الصغيرة إمكانيات زيادة تقاسم قواعد البيانات. وكخطوة أولى، ينبغي أن يطلب إلى الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدموا تقارير عن الحالة الراهنة في كل من البلدان التي يقيمون فيها أو في مجالات مسؤولياتهم الإقليمية وعن إمكانيات تقاسم قواعد البيانات. كما ينبغي بحث مدى الاهتمام بتزويد المكاتب الحكومية الرئيسية بإمكانية الوصول إلى قواعد البيانات واحتمالات ذلك بالاقتران بالتوصية رقم ٨".

٢٩ - رأت لجنة التنسيق الإدارية أن هاتين التوصيتين مترابطتين. ولاحظت أن التقرير حسن التوقيت ويشدد بشكل جد سليم على نشر المعلومات الفعال والحاجة إلى التعاون الوثيق بين شتى الوكالات في هذا المجال. وينبغي تطبيق التوصية الأخيرة على معظم البلدان النامية التي يساعدها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لا على الدول الأعضاء الصغيرة وحدها. إلا أن أعضاء اللجنة يسلمون بأن معظم الدول الصغيرة لا تملك إمكانية الوصول إلى المعلومات العالمية وأنها، حتى إذا امتلكت مثل هذه الإمكانية، قد لا تملك القدرة على استيعاب المعلومات.

٣٠ - ويتوقع لنظام الأمم المتحدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية أن يؤدي دورا رئيسيا في نشر المعلومات الاقتصادية والاجتماعية. ويتوقع لهذا المشروع، الذي يمر الآن بمرحلة أولية، أن يحسّن قدرة

البلدان الصغيرة على استيعاب ما تولده الأمم المتحدة من معلومات وما يتوفر في المقر واللجان الإقليمية من بيانات، وقدرة هذه البلدان على الاستفادة من مثل هذه المعلومات والبيانات.

٣١ - وقد أعرب أعضاء لجنة التنسيق الإدارية عن اعتقادهم بأن الدراسة الرائدة المقترحة مفيـــدة، لا سيما للأونكتاد، الذي لا توجد مكاتب ميدانية مستقلة تمثله في البلدان النامية.

- - - - -